2741 1210

الحلقة ٢٠

هل يمكن العثورعلى سياسي أردني واحد لديه الجرأة أو المزاج أو قدرة التحكم بلسانه بحيث يكتفي بالحديث ،بعيداً عن السياسة ،وفي هذا الوقت بالذات؟ نقصد في فصل ،الربيع العربي ، الذي أصبح فيه كل شيء سياسة، وسياسة تقوم في فائض الشك وتكهات الريبة ومحفزات رفع الصوت.

في السنوات الماضية وحتى فترة غير بعيدة ،كان الحديث ،بعيداً عن السياسة ،مغرياً وممتعاً للسياسيين المحترفين، فما يعرفونه ويجهله الشارع، هو أكثر بكثير مما يودون الخوض فيه. الآن تغير الوضع واختلطت بعض الاشارات الحمراء بالصفراء بالخضراء..

حديث السياسي ،بعيداً فعلاً عن السياسة، بات وكأنه تهمة بالقياب عن الصورة أو انعدام الموقف أو شبهة بجفاف الذاكرة .

ذوات سبق وتحدثوا ،بعيداً عن السياسة ، وكانوا ممتعين في سردهم الهادئ، اختفت ثبرة الكثيرين منهم هذه المرّة. حديثهم أضحى أكثر إثارة بالمواقف وأثرى بالتفاصيل التي وإن كان عمرها أكثر من خمسين سنة إلا أنها تأتي موصولة بالذي تراه الآن ويفاجئنا .

الحكي ،هذه المرة ، له ميزة أخرى. فهو يكشف أن العديد من رجالات الدولة الذين لم تكن ترى منهم سوى صفحة التجهم والإياس، هم بعد التقاعد أصحاب بديهة رائقة وتسعفهم النكتة عندما تحرجهم الأسئلة.

ملك التل

# طاهر المصري ضمير السياسة الأردنية.. الرجل الذي لا يضيع بوصلته (٣-١٤)

الذين حاولوا توصيف الحياة السياسية الأردنية، تفاوتت تقديراتهم بشدة على أمور كثيرة، لكنها اتفقت على نقطتين: الأولى أن هذه الحياة السياسة محرقةٌ لرجالاتها، وبالذات في السنوات العشرين الماضية. فلم يغادر رئيس وزراء إلا وكان التصوّر أنه لن يعود بعدها لكثرة ما كانت تلحقه في أيامه الأخيرة من حملات تغيير. والصفة الثانية للحياة السياسية الأردنية أنها بدون ذاكرة مدوّنة!. لا تفسير واضحاً لهذه الظاهرة سوى احتمال أن يكون رؤساء الحكومات السابقون لا يريدون تدوينَ مذكراتهم لكثرة ما التبس فيها من أمور يصعب تدوينها بموضوعية.

طاهر المصري، رئيس مجلس الأعيان والرئيس الأسبق للوزراء، لا نريد أن نقول أنه الوحيد الذي « نجا » من هاتين الصفتين. فالرجل لشدة تواضعه وعزوفه الفطري الصادق عن سماع التطريش الفارغ، لن يرضيه أن يقال عنه أنه من رجال الدولة ذوي السوية الفريدة الذين لم تحرقهم السلطة ولم ينجرفوا في الاصطفافات الخلافية ولم تتلوث أيديهم بالموبقات السياسية أو المالية. ولأنه كذلك فإن التحرش بذاكرته السياسية للسنوات العشرين الماضية مسألة صحفية ممتعة.

في المملكة المغربية يطلقون على رجالات الدولة المرصودين للمهمات الكبيرة، تعبير رجال «الخزان»، باعتبارهم يُفترض أن يكونوا ثقاةً عدولاً أقوياء وذوي أفق مبدع لتولي القضايا المفصلية أو الصعبة. أبو نشأت (ونشأت أيضاً اسم والده) له في «الخزان» بعضاً مما أوردته موسوعة ويكيبيديا عن الرجل. فهي تنقل كلمة المغفور له بإذن الله الملك الحسين عندما قال له: «ما تعاملت مع إنسان أشرف منك يا طاهر». وفي سياق آخر يوصف أبو نشأت بأنه «ضمير الحياة السياسية الأردنية، كونه يؤمن بمدنية الدولة إيماناً أعمّه لأن يتولى على المستوى القومي مسؤولية قطاع المجتمع المدني في الجامعة العربية أيام تعاظم الإحساس بضرورة الإسراع في الإصلاح. فقد نشأ الرجل على الإيمان القومي حد التصوف. وهو يعتبر وحدة الضفتين تحدياً قومياً وطنياً لاتفاقية سايكس بيكو. وفي تجسيده لمفهوم وسلوكيات الوحدة الوطنية كان الأبعد عن جدل المحاصصة والحقوق المنقوصة. وحين يتحدث في هذه الحلقات الأردني الهاشمي، موروثٌ عائلي سابقٌ لوحدة الضفتين عام ١٩٥١. وقد عزّزه الرجل بالممارسة الشخصية الشاقة. في عام ١٩٩١ آثر أن تستقيل حكومته على أن يُحلّ مجلس النواب، فسُجلت له ضمن سفر الحياة الديمقراطية. كان له حضوره في لجنة الميثاق الوطني، ومن فوقها بنى جهوداً أثيرة في رئاسة اللجنة الوطنية الأخيرة للحوار السياسي. وحين يُسال الرجل عن تجربته مع الإخوان المسلمين في حكومة الـ ٩١ وهي لجنة الحوار فانه يستذكر تفاصيل تستحق التسجيل في قاموس الحياة المدنية والحراك الديمقراطي، حيث الاختلاف السياسي لا يؤثر على الاحترام الشخصي المتبادل.

حتى لا نثقل على تواضع الرجل بأوصاف وألقاب إيجابية يعرفها الجميع، فإننا نقتطف من قرار فك الارتباط فان لديه ما يقوله من تفاصيل قد لا يعرفها الكثيرون.

ابو نشأت الذي أنهى دراسته في جامعة تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية، بدأ حياته الوظيفية في البنك المركزي أيام تأسيسه (يراتب ٤٥ ديناراً شهرياً) مروحة المهمات التي تولاها بعد ذلك توسعت من النيابة الى الوزارة إلى رئاسة الحكومة إلى رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الأعيان. هذا عدا التمثيل الدبلوماسي للاردن والمهمات القومية المدنية. وفيها كلها ظل متمسكاً بمنظومة المبادئ الشخصية التي يقول في مدونته الشخصية على الانترنت أنها ألفت بظلالها على مسيرته السياسية والاجتماعية. ولعلها هي ذاتها الانطباع الشائع عنه بأنه رجل لا يضيع بوصلته..

# نعم نعيش مأزقاً سياسياً .. و رؤساء الحكومات السابقون طرحوا اراءهم بصراحة أمام جلالة الملك

رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري هو من سوية رجالات الدولة الذين لا يركبون موجات الغبار ولديهم من الموازين المرجعية ما يجعلهم يضعون الأمور في أوزانها وأحجامها وألوانها الطبيعية. يرى أن أوضاعنا الراهنة صعبة بل أننا نعيش مأزقاً سياسياً. ولولا أنها كذلك لما حصل اللقاء الأخير لرؤساء الحكومات السابقين مع جلالة الملك وهو الاجتماع الذي قيل فيه الكثير. أبو نشأت يضيف لكل الذي قيل، قناعته بأن الأزمة أو المأزق تتمثل في بعض جوانبها بكون الخطوط الحمر تكسرت بشكل منظم والسقوف أصبحت عالية. نقطة البداية هي استعادة هيبة الدولة وتقليص فجوة الثقة بينها في إعادة اللحمة السياسية للمجتمع الأردني من خلال انتخابات نزيهة.أما الانتقال إلى مرحلة مجلس الأعيان المنتخب كلياً أو جزئياً وتلك لها مواصفات وشروطها المسبقة.

■ عندما تتفاوت الانطباعات وتتقاطع بالنسبة لحدث كبير تفاصيله غير مكتملة، فقد اعتاد الصحفيون أن يلجأوا إلى أبي نشأت سعياً وراء رؤية «دقيقة وتشخيص موضوعي هادئ. اجتماع الديوان مؤخراً لرؤساء الحكومات السابقين، حدث من هذا النوع. أعطى الانطباع بأن الأوضاع استثنائية أو تواجه الخطر. فكيف إذا كانت حيثيات ما تخلله من نقاش قد خرجت للناس بشكل غير دقيق أو غير متكامل مما زاد بالتشويش؟

لا يوجد شك بأن الأوضاع صعبة، ولا أحد ينكر ذلك، ولو أنها غير ذلك لما تم هذا الاجتماع واجتماعات متتالية يقوم بها جلالة الملك مع كافة الشرائح الاجتماعية والسياسية في البلد. هناك أوضاع كلنا نعترف بوطأتها ونحاول أن نحتويها ونصلحها. لقد قيل في الاجتماع كلام مهم صادق.. صحيح انه كانت هناك اختلاف في وجهات النظر، لكن عندما يكون الشخص بحضرة جلالة الملك مطلوب منه أن يبدي برأي. لا يجب أن لا يتوانى. ولم يتوان أحد عن قول قناعاته، ليس كل رؤساء الحكومات مضطرين أن يكونوا متشابهين في قناعاتهم ويقولوا نفس الكلام، لكن مهم أن يسمع جلالة الملك رأي كل رئيس وزراء من منطلقه.. وقد سمع جلالته. أنا مثلاً تحدثت عن مفهوم الدولة، وقلت بان مفهومها يتراجع لصالح مفهوم ضيق وهذا لا يجوز ونحن بالقرن الحادي والعشرين. تحدثت في موضوع الوضع الاقتصادي الذي يتدهور، وهروب رأس المال، وان الحكومات لا تقوم بالعمل إلا أنها تسير العمل اليومي حيث لا يوجد تخطيط استراتيجي. برأيي ان مساعدي جلالة الملك أو موظفي الديوان يجب أن يأخذوا هذه الآراء، ليس جميعها بل يستخلصوا منها أفكاراً معينة ويضعوها أمام جلالته لعله يستفيد منها. لا أعلم إذا كانوا يفعلون ذلك أم لا. إلا انه حق على كل واحد أن يقول رأيه بصراحة بحضرة الملك، وحق أن يستفيد القصر ومؤسسة الديوان الملكي من هذه الآراء، لكن المشكلة أنها لا تظهر جميعها للإعلام.. كل واحد يقول وجهة نظره، وهذا ما يؤدي إلى البلبلة.

ننتظر وغيرنا الكثيرون ان نسمع من الرئيس أبو نشأت إن كان يرى في اجتماع الديوان إشارة بأننا في البلد نعيش مأزقاً سياسياً يحتاج إلى مشورة أصحاب الدولة؟ وهل صحيح ان المجتمعين خرجوا بانطباعات أكثر سوداوية مما دخلوا به؟

نعم، لا أحد ينكر أننا نعيش مأزقاً سياسياً، وكل الدلائل تشير إلى ذلك، فهناك ضياع وتشتت وعدم وضوح رؤية وتمردات في بعض الأحيان واضرابات واعتصامات، هذه موجودة وكلها مع بعضها تشكل مأزقاً سياسياً نعاني منه. لا أحد ينكر ذلك، وقد تم الاجتماع حتى نتغلب على هذا المأزق السياسي ونطوقه.. المجتمعون لم يخرجوا بانطباعات سوداوية، فالكل يعرف الوضع والكل تحدث عن رأيه بصراحة وإن اختلف الآراء لكن الجميع كان واضحاً وصريحاً. إذا أردنا أن نقول بأن المجتمعين خرجوا بنظرة سوداوية فمعنى ذلك أننا لسنا متفائلين بأن جلالة الملك سيرد عليهم أو أنه التقاهم حتى يفهم منهم ويستفيد من آرائهم وأعتقد أنه استفاد.

■ هل يشترك أبو نشأت مع الذين قالوا ان ما حصل في الاجتماع يكاد ينفضي للقناعة بأنه ربما لن ينعقد ثانية لأنه أدى إلى عكس المطلوب؟

كأنك ما زلت مصرة على ان الاجتماع لم يعط جدواه. لا أظن أنه أتى بعكس المتوقع. دعانا جلالة الملك وهو يعلم بأن لكل واحد موقفا.. هذا رأي موافق وهذا رأي معارض ..الخ. دعانا جلالته حتى يستمع منا. ولذلك أعتقد أن اللقاء أدى الغرض بالنسبة لجلالة الملك، الآن أجهزة الديوان هل ستستفيد من هذه الآراء أم لا؟..هذا موضوع آخر، لكن جلالته سمع كلاماً صريحاً وجريئاً بآراء متعددة ولمدة تقارب ثلاث ساعات، وهذا دليل الفائدة.

■ في نفس سياقات اجتماع الديوان وارتداداته الإعلامية والنفسية، فإن أخطرها يستشعره الكثيرون ان الخطوط الحمر المكتوبة والممحية جرى تكسيرها إما بشكل عشوائي أو بشكل مبرمج كما يخشى البعض. فلم يعد لدينا ضيء سيادي محصن تجاه التهم والتهارات العلنية المرفوعة في الشارع. أين تكمن الخطورة الحقيقية لهذا التسلسل المعنوي في تكسير الخطوط الحمر والهيبة السيادية؟ وكم من الوقت والجهد نحتاج لترميم الذي تكسر؟

ما تقولينه حصل بشكل منظم وليس عشوائيا. الذين تحدثوا في اللقاء هم رؤساء حكومات لديهم تجارب وخلفيات وهم منغمسون بعمل سياسي بدرجات متفاوتة. أحمد عبيدات تحدث حديثاً ممتازاً، وعبدالكريم الكباريتي أيضاً، أنا تحدثت وعبدالرؤوف الروابدة كذلك وكل الإخوان. كل واحد تحدث بكلام مختلف بشكل جري، ومنظم، ولم يكن عشوائيا، ومرة أخرى أكرر بأن هذا هو غرض الاجتماع. نحن نحتاج إلى وقت. حاجز الخوف انكسر، وانكسرت المعايير، وتم تجاوز الخطوط الحمر، والسقوف أصبحت عالية كثيراً، وحتى نعود لا بد من شروط، منها إعادة اللحمة السياسية إلى المجتمع الأردني من خلال انتخابات نزيهة، ومنها إعادة هيبة الدولة مع إحترام إرادة الشعب بالإصلاح والحرص على المصلحة العامة، ومنها أيضا تقوية الأحزاب لأن الأحزاب لديها شعور بالمسؤولية أكثر من الفرد. كذلك يجب تأطير القرار الحكومي بشكل مؤسسي، بحيث تحكم المؤسسة وتتخذ القرار وليس الفرد لوحده.. كلها عوامل متراقبة حتى تنمو، ولأن الأحزاب ضعيفة والمؤسسة ضعيفة فهي بحاجة لوقت ويجب أن نعمل على ذلك.

■ هل تشعر أن استجابتنا لدواعي الإصلاح والتغيير تسير في مخاض طبيعي، أم أن هناك مشكلة في إيجاد لغة مشتركة بين دعاة التغيير وبين من يعطون الأمن الأولوية على الإصلاحات؟

لا تعارض بين الأمن والإصلاح، إذا ما سرنا بمسؤولية والحركات السياسية سارت بمسؤولية أيضا. لقد شهدنا مناسبات كثيرة من عام ١٩٨٩ فيها بشكل رائع، ولم يحدث اختلالات لقناعات الناس ان السياسة التي يسيرعليها النظام والحكومات تساهم في تحقيق الأمن، فمن يحقق الأمن ليس فقط جهاز الأمن العام بل المواطن وقناعته بوضعه وبيلده ، فإذا اقتنع المواطن بأن الفساد محارب وأن موارد الدولة تذهب في أماكنها وأن التنمية متوازية وأن هناك عدالة وعدالة اجتماعية وسيادة قانون فالأمن سيستتب لوحده بدون أي جهد، فلا أرى أي تعارض بين الأمن والإصلاح. وربما هناك فئات قليلة متطرفة تريد شيئا من هذا القبيل أو شيئا من الجانب الآخر، لكن الجسم الرئيسي للمجتمع الأردني مجتمع يريد الإصلاح ويسعى له، أنا من القائلين بأننا بحاجة إلى الإصلاح ويجب أن لا نتباطأ به ونحن لسنا بالتأكيد مع الطفرات التي تأتي بعدم التوازن، المهم أن يكون هناك حسن نية في تطبيق الإصلاح.

■ دولة الرئيس: لديكم قناعات بأن مجلس الأعيان الحالي هو المجلس الأخير المعين بالكامل. كيف تتصورون المجلس القادم بالانتخاب النصفي أو بالكامل ما دام الموضوع لم يندرج في التعديلات الدستورية؟

لا أستطيع التنبؤ متى سيتم انتخاب مجلس أعيان، ولا أستطيع أن أتنبأ كيف ستكون نوعية هذا المجلس، فيما إذا انتخب كله أو نصفه أو ثلثه، لأن كل ذلك سيعتمد على ظروف قادمة، وعلى تكوينات سياسية وقوى سياسية لم تتشكل، والأهم من ذلك سيعتمد على كيف سينتخب، وما هي مهامه الجديدة. من المفروض أن لا يكون هناك مجلس أعيان إذا أصبح نسخة طبق الأصل عن انتخاب وأهداف ووظائف مجلس النواب، وإلا سيكون مكرراً.

ربما إذا وصلوا في وقت ما إلى قناعة أن الغرفة الثانية، مجلس الأعيان ليس له لزوم، فقد يلغى بالكامل، إذا كان نسخة طبق الأصل عن مجلس النواب في مهامه وفي طريقة انتخابه ونوعيته فما أهمية وجوده؟. ولا نعلم ما هو مصير مجلس الأعيان إذا تم التعديل الدستوري المقترح، لكن أعتقد أن مجلس الأعيان سيبقى كما هو إلى فترة قادمة.

***

استراحة

لماذا يستحب المواطن بالتعليمات والعقوبات مثل الوقوف في طابور إطلاق العيارات النارية في الأفراح ورمي المخلفات والنفايات، هل تؤيدون تشديد العقوبات؟

لا أعتقد أن تشديد العقوبات توحده يكفي، فالمشكلة ليست في الحزم أو اللين في القانون، المشكلة تكمن في شخصية الإنسان وسلوكه. كما ان هيبة الدولة ذهبت وهذا باعتقادي أحد الأسباب الهامة.

**********

في الحلقة القادمة: طاهر المصري و، فجوة الثقة مع السلطات الأربع،

استعادة هيبة الدولة وتقليص فجوة الثقة تبدأ بإعادة اللحمة السياسية من خلال انتخابات نزيهة ومأسسة القرار الحكومي بدلاً من ترك القرار أحاديا

**الإصلاح لا يتعارض مع الأمن الذي هو في النهاية محصلة العدالة ومحاربة الفساد والتنمية المتوازنة..المهم أن يكون هناك حسن نية في تطبيق الإصلاح**



.. مع الملك الحسين والأمير زيد بن شاكر رحمهما الله



حكومة طاهر المصري عام (٩٤)